

الاضطرابات الجيوسياسية تزيد من احتمالية حدوث أزمة طاقة في أوروبا

مستمراً. ومن المرجح أن تؤدي أي اضطرابات في هذه التدفقات إلى أزمة كبيرة في مجال الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

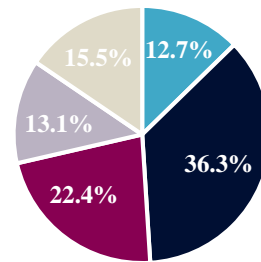
وتشير المناقشات الحالية بشأن العملة التي سيتم استخدامها لدفع ثمن صادرات الغاز الروسية إلى أن موسكو قد لا ترغب في مراكمة فوائض تجارية بعملتي الدولار الأمريكي أو اليورو المشمولتين في العقوبات. فقد طلبت روسيا مؤخراً دفع ثمن صادراتها من الغاز بعملتها الوطنية، الروبل الروسي. وهناك مخاوف من أن هذه المناقشات قد تؤدي إلى انقطاع تجارة الغاز.

وهناك ثلاث حقائق رئيسية تسلط الضوء على حجم مشكلة الغاز بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

أولاً، يتم استيراد 61% من الطاقة المستهلكة في الاتحاد الأوروبي، مما يجعله عرضة بشكل خاص لصدمات الإمدادات السلبية في مزيج الطاقة العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن الغاز الطبيعي هو مصدر رئيسي للطاقة في الاتحاد الأوروبي، ويمثل ما يقرب من 25% من إجمالي استهلاك الاتحاد. ويتم استيراد حوالي 90% من هذا الغاز الطبيعي، ويأتي أكثر من 40% منه تقليدياً من روسيا في شكل غاز مُصدَّر عبر خطوط الأنابيب وغاز طبيعي مسال. لذلك، فإن الغاز الروسي ضروري حالياً للحفاظ على استمرار عمل نظام الطاقة في الاتحاد الأوروبي بشكل طبيعي.

في مطلع عام 2020، أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى حدوث أسوأ ركود عالمي منذ الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة. وفي العام الحالي، مع بدء الصراع الروسي الأوكراني، يواجه العالم أكبر نزاع عسكري في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وستؤدي الصدمة السلبية الناتجة عن الصراع الروسي الأوكراني إلى تسريع اتجاهات "الركود التضخمي" (انخفاض النمو مع ارتفاع التضخم) وربما تمحو بعض المكاسب الاقتصادية التي تحققت بفعل سياسات التحفيز الاستثنائية التي تم اعتمادها بعد صدمة كوفيد-19. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر عرضة للتأثر بهذه البيئة الجديدة. يوضح هذا المقال بالتفصيل كيف يقترب الاتحاد الأوروبي من أزمة في مجال الطاقة.

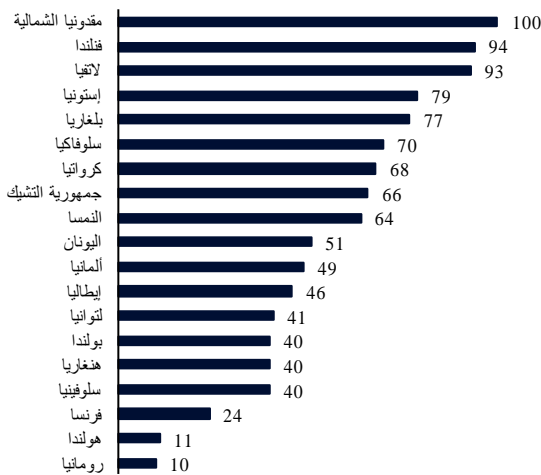
مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي (% من المجموع، 2019)



- منتجات بترولية
- وقود أحفوري صلب
- غاز طبيعي
- طاقة نووية
- طاقة متجددة

المصادر: المفوضية الأوروبية، تحليلات QNB

حصة إمدادات الغاز من روسيا (% من إجمالي واردات الغاز، 2020)



المصادر: ستاتيسستا، تحليلات QNB

ثانياً، تعتبر بعض دول الاتحاد الأوروبي أكثر عرضة من غيرها للتأثر بالتوقف المفاجئ في تدفقات الغاز الروسي. وتعتمد دول شمال أوروبا، بما في ذلك ألمانيا، وكذلك النمسا وإيطاليا، بشكل خاص على الغاز الروسي المُصدَّر عبر خطوط الأنابيب. ونظراً

إن الإجراءات الاقتصادية التي أعقبت بداية الأعمال العدائية في أوروبا الشرقية تخلق بالفعل اضطرابات كبيرة في أسواق السلع الأساسية. وحتى قبل بداية الحرب، وصلت أسعار العديد من السلع إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق مع انخفاض المخزونات إلى أدنى مستوياتها التاريخية. وتعتبر أسواق الطاقة عنصراً مهماً في هذه الضغوط، فقد شكلت الصادرات الروسية 13% و26% من تجارة النفط والغاز العالمية خلال العامين الماضيين، على التوالي. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي استبعد قطاع الطاقة من عقوباته ضد روسيا، إلا أن تدفقات النفط الخام المنقولة بحراً تعطلت بالفعل بسبب الأنشطة العسكرية في البحر الأسود وتقييد التجارة والنشاط التجاري واللوجستي من قبل شركات الشحن وتجار السلع والبنوك. ومع ذلك، لا يزال تدفق الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي، وهو أمر أساسي لأمن الطاقة في القارة،

على تعليق وإصلاح خطط التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري مؤقتاً، حيث أصبح أمن الطاقة أولوية. يمكن لاستخدام الفحم ومصادر الطاقة الأخرى، الذي يعتبر "تحولاً للوقود الأحفوري وغير الصديق للبيئة"، أن يساعد في سد فجوة الطاقة إلى أن تتوفر البدائل التي يتم إعدادها من خلال الاستثمارات الجديدة. في الوقت نفسه، فإن من شأن هذا الأمر أن يؤجل الأجندة السياسية في بعض البلدان الأوروبية للانتقال نحو بيئة خالية من انبعاثات الكربون.

بشكل عام، يشكل الصراع الروسي الأوكراني تهديداً كبيراً لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي. ويعتبر الغاز الطبيعي عنصراً رئيسياً في مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وروسيا هي مورد رئيسي للغاز إلى أوروبا. ويمكن أن تتعطل تدفقات الغاز بسبب الأعمال العسكرية والتدابير الاقتصادية ضد روسيا، مثل العقوبات والحظر ومنع التصدير. وتُعد دول شمال أوروبا معرضة بشكل خاص للأزمة، بسبب اعتمادها الكبير على الغاز الروسي.

لهذا الاعتماد الكبير، سيتعين على دول الاتحاد الأوروبي هذه بذل جهد أكبر في ترتيب مصادر إمداد بديلة.

ثالثاً، لا يمكن لمصدري الغاز والغاز الطبيعي المسال الرئيسيين، مثل أستراليا وقطر والولايات المتحدة، أن يعوضوا على الفور الغاز الروسي في الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي المسال في المدى القصير. ويرجع ذلك إلى نقص البنية التحتية في البلدان المستهلكة للطاقة في الاتحاد الأوروبي. فشبكة الكهرباء في الاتحاد الأوروبي ليست متكاملة ومنشآت إعادة تحويل الغاز الطبيعي المسال إلى طبيعته الغازية محدودة وغير موزعة بالتساوي في جميع أنحاء القارة. علاوة على ذلك، ترتبط تدفقات إمدادات الغاز الطبيعي المسال إلى حد كبير بالالتزامات التعاقدية طويلة الأجل التي لا يمكن تعديلها بسهولة دون تكاليف كبيرة. وسيستغرق الأمر وقتاً وموارد مالية كبيرة لدمج شبكة الكهرباء في الاتحاد الأوروبي، وبناء محطات جديدة لإعادة تحويل الغاز الطبيعي المسال، وإعادة تأهيل محطات الطاقة القديمة، وإيجاد مصادر لتوريد الطاقة. وبحسب أنالينا بربوك، وزيرة الخارجية الألمانية، فإن بلادها مستعدة "لدفْع ثمن اقتصادي باهظ للغاية" في هذه الأزمة، التي قد تؤدي إلى "انطفاء الأنوار" في ألمانيا أو أوروبا. كما يتم العمل

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: (+974) 4453-4643

لويز بينتو*

اقتصادي

هاتف: (+974) 4453-4642

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يُؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنتج عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.